الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة

The Islamic instruments as a tool to finance the state budget defici

دكتورة: بلعابد فايزة
طاهري محمد ، بشار،الجزائر.
b_fayza@yahoo.fr

دكتور: مقدم عبد الجليل
طاهري محمد ، بشار،الجزائر.

تاريخ الاستلام:2018/05/05 **تاريخ قبول النشر:2018/06/24**

ملخص :
نحاول من خلال هذا المقال إبراز الدور الفعال للصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وبديل عن أدوات التمويل التقليدية التي لم تعد تجدي نفعا لها خاصة بعد السقوط الحر لأسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة 2014 ، من خلال تسليط الضوء على أهمية و مزايا الصكوك الإسلامية إضافة إلى توضيح كيفية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية بالإستناد إلى بعض التجارب الدولية الناجعة،و أهم ما نختم به هذا المقال المتواضع متطلبات ودعائم إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الإسلامية؛ عجز الموازنة العامة ؛ أدوات التمويل التقليدية؛ التجارب الدولية.

Abstract:
We try through this intervention to highlight the active role of the Islamic instruments as a tool to finance the state budget deficit, and an alternative to traditional financing tools that are no longer useful to them, especially after the free fall of oil prices in the world markets during the second semester of the year 2014, by highlighting the importance and benefits of Islamic instruments in addition to the clarification of how to finance the state budget deficit and the Islamic instruments, based on some of the successful international experiences, and most important what we conclude by this modest BARGE requirements of the pillars of Islamic instruments in Algeria

Keywors
The Islamic instruments; the state budget deficit; the traditional financing tools ;international experience.

تمهيد:

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من المسائل الجوهرية التي أثارت إهتمام الباحثين في دول العالم، بحيث عرف الفكر المالي فكرة الموازنة بين إيرادات دولة ونفقاتها منذ القدم ،و الدولة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق كما لا يمكنها أن تنفق دون الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لذلك.

على هذا الأساس تعد الموازنة العامة للدولة الألية الأساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية ،والإجتماعية و عجز الموازنة العامة للدولة يكون عادة بسبب زيادة حجم النفقات العامة، أو قلة حجم الإيرادات العامة الذي قد ينتج عنه إعاقة تقدم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، وبالتالي عدم الإستقرار السياسي والأمني في المجتمع.

من هذا المنطلق تحاول شتى دول العالم خاصة النامية منها كالجزائر إلى البحث عن البديل لأدوات التمويل التقليدية بسبب لم تعد تؤدي دورها في تمويل الموازنة العامة للدولة ، لكن تجدر الإشارة بأن معظم الدراسات والأبحاث المعتمدة في ذلك على التجارب الدولية العديدة ، بأن الصكوك الإسلامية لها دور كبير في تمويل الموازنة العامة للدولة و بالتالي تحقيق التنمية الإقتصادية بدلا من التمويل التقليدي ،الذي أصبح ينتج عنه في أغلب الأحيان إلا المساهمة في زيادة حجم هذا العجز إما بسبب إرتفاع تكلفة هذا التمويل أو بسبب مخاطره.

لهذا سوف نسعى في هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة ،الذي تعاني منه الجزائر كما تؤكد ذلك التجارب الدولية التي إعتمدنها في محاور هذا المقال.

الإشكالية:

بناء على ما سبق تبرز معالم إشكالية هذا البحث من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يمكن إعتماد الصكوك الإسلامية كألية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة؟.

فرضية المقال.

الصكوك الإسلامية أداة تمويل فعالة تعالج عجز الموازنة العامة للدولة.

أهمية الدراسة:

لقد أصبح التطوير في منتوجات الصيرفة الإسلامية ضرورة حتمية بأغلب دول العالم الإسلامي، خاصة منها التي تعاني من عجز في الموازنة العامة للدولة بسبب ما يتبع ذلك من إختلالات إقتصادية و إجتماعية قد تعرقل سير تقدم هذه الدولة، وبالتالي هذا ما يبرز أهمية هذا المقال الذي نسعى من خلاله تسليط الضوء عن مدى فعالية البدائل التي توفرها الصيرفة الإسلامية، و يأتي على رأسها الصكوك الإسلامية ودورها الفعال في تمويل العجز الموازني ،و الذي أصبحت الأدوات التمويلية التقليدية تعجز من معالجته.

أهداف الدراسة:

تسليط الضوء على مزايا وأهمية الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ،إضافة إلى عرض أهم التجارب الرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية و بالتالي تمويل الموازنة العامة للدولة، لأجل إستخلاص أهم الدروس المستفادة منها في تطبيق هذه الألية الفعالة بالجزائر.

المحور الأول: الإطار المفاهمي للصكوك الإسلامية.

أولا: مفهوم الصكوك الإسلامية.

تعددت تعاريف الصكوك الإسلامية لكن كلها تصب في قالب واحد، وقبل التطرق إلى التعريف لابد من الإشارة إلى مصطلح التصكيك أو التسنيد أو التوريق لها معنى واحد، كما تجدر الإشارة بأن مصطلح التصكيك إرتبط في عقول الجمهور بالإستثمار الإسلامي ،أما مصطلح التوريق و التسنيد إرتبط بالإستثمار التقليدي الربوي و عليه سيتم إعتماد مصطلح التصكيك أو الصكوك.

إصطلاحا : التصكيك هو تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول، ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول.

و التصكيك الإسلامي هو عملية تحويل الأصول المقبولة شرعا إلى صكوك مالية مفصولة الذمة المالية عن الجهة المنشئة لها ،وقابلة للتداول في السوق المالية شريطة أن يكون محلها غالبه أعيانا، وذات آجال محددة بعائد محدد أو غير محدد و لا يكون خالي من المخاطر، كما يمكن القول أن التصكيك الإسلامي عبارة عن عملية تقسيم ملكية الأصول والموجودات المالية إلى أجزاء ،يمثل كل منها صكا قابل للتداول من أجل الإستثمار في سوق رأس المال وفق الضوابط و المعايير الشرعية الإسلامية.[i]

كما تعرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية التي أطلقت عليها مصطلح صكوك الإستثمار تمييزا لها عن الأسهم والسندات التقليدية ،بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية الأعيان ،أوالمنافع ،أو الخدمات، أو في موجودات مشروع معين ،أو نشاط إستثماري خاص و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدأ إستخدامها فيما أصدرت من أجله.[ii]

ثانيا: خصائص الصكوك الإسلامية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الصكوك المالية الإسلامية تتميز بالخصائص التالية:

1)_ عبارة عن وثائق متساوية القيمة.

2)_ قابلة للتداول في البورصة في إطار الضوابط الشرعية.

3)_ تعطي الصكوك الإسلامية الحق لحاملها في الحصول على الأرباح.

4)_ تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية الموجودات المخصصة للإستثمار.

5)_ الصك الإسلامي يلزم صاحبه بتحمل مخاطر الإستثمار بنسبة ما يملكه من صكوك.

6)_الصكوك الإسلامية تخصص حصيلة الإكتتاب فيها للإستثمار في مشاريع وفق أحكام الشريعة الإسلامية[iii].

ثالثا: أنواع الصكوك الإسلامية.

للصكوك الإسلامية أنواع عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

1)_ صكوك المقارضة :هي وثائق موحدة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله و تحقيق الربح كما يحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع و لا تنتج هذه السندات(الصكوك) فوائد.

2)_ صكوك المشاركة :تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، بحيث يشارك كل من المقرض والمستثمر بحصة معينة و يتحملان الربح والخسارة و يصبح حامل الصك

شريكا في المشروع ، و تدار هذه الصكوك على أساس الشركة أو على أساس المضاربة و من أمثلة ذلك صفقة صكوك طيران الإمارات بمبلغ **550**مليون دولار أمريكي بغرض إنشاء مبنى جديد للشركة.

3)_صكوك السلم :عبارة عن صكوك تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم و من قبيل الديون العينية لأنها موصوفة تثبت في الذمة، و لا تزال في ذمة البائع لذلك تعتبر هذه الصكوك غير قابلة للبيع أو للتداول في حالة إصدار الصك من قبل أحد الطرفين البائع ،أو المشتري فهي من قبيل الاستثمارات المحتفظ بها.

4)_صكوك الإستصناع :وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تصنيع السلعة، كما يصبح الموضوع مملوكا لحامل الصكوك.

5)_ صكوك المرابحة : وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح هذه الأخيرة مملوكة لحاملها.

6)_صكوك الإجارة : وثائق متساوية القيمة وعبارة عن حصة شائعة في ملكية الأعيان ، أوالمنافع ،أو الخدمات في مشروع إستثماري يدر دخلا ، و الغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي يتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك (أوراق مالية) قابلة للتداول في الأسواق الثانوية ،ونظرا لتنوع المنفعة المعقود عليها في عقد الإيجارة بين منفعة عين ومنفعة عمل(خدمة)، و بين منفعة حاضرة ومنفعة موصوفة في الذمة فإنه تندرج تحت هذه الصكوك خمسة أنواع أخرى من الصكوك.

7)_صكوك المزارعة :تحمل هذه الصكوك قيما متساوية يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل التكاليف الزراعية بموجب عقد المزارعة ، و يتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الإتفاق المذكور في العقد.

8)_صكوك المساقاة :هي وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، و رعايتها على أساس عقد المساقاة، و يصبح لحملة الصكوك حصة من هذه الثمار.

9)_ صكوك المغارسة : وثائق متساوية القيمة تصدر لإستخدام الإكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، و يصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

10)_ صكوك الصناديق الإستثمارية : يعرف الصندوق الإستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الإكتتاب في صكوكه بغرض إستثمارها في مجال إستثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار، وتتعدد مجالات إستخدامها بحيث يمكن أن تشمل كافة فروع الإقتصاد وبالطبع منها المجالات المالية، وتصدر الصناديق بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة) أو بآجال و أحجام غير محددة(الصناديق المفتوحة.)

رابعا: أهمية ومزايا الصكوك الإسلامية.

أهمية الصكوك الإسلامية.

1)_ تساهم في إنعاش الإقتصاد وذلك بالاستفادة من رؤوس الأموال التي تعزف عن المشاركة في المشاريع التي تمول ربوياً.

2)_ أتاحت للحكومات والشركات الحصول على تمويلات مشروعة تساعدها في التوسع في نشاطاتها ومشاريعها ، و في تمويل العجز في الموازنة.

3)_ بديل شرعي لشهادات الإستثمار ،والسندات.

4)_ المساعدة في إدارة السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي.

5)_المساعدة في تطوير أسواق المال الإسلامية المحلية والعالمية من خلال إيجاد أوراق مالية إسلامية.

6)_توفير تمويل مستقر وحقيقي للدولة ومن موارد موجودة أصلاً في الدورة الإقتصادية مما يقلل من الآثار التضخمية.

7)_حلول مبتكرة لإشكالات تمويلية.iv

مزايا الصكوك الإسلامية.

للصكوك الإسلامية جملة من المزايا نذكر منها:

1) _تساهم في المواءمة بين مصادر الأموال وإستخداماتها في المصارف الإسلامية بما يسهم في تقليل مخاطر عدم التماثل بين آجال الموارد وإستخداماتها في المصارف الإسلامية .

2)_يساعد في تحسين نسبة كفاية رأس المال لأنه عبارة عن عمليات خارج الميزانية.

3) _تعتبر وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف.

4) _تتيح فرص كبيره لسداد العجز في الموازنة كما يمكن للبلد أن ينفذ مشاريع تنموية كبيرة من خلالها ،وتساعد على نمو الناتج المحلى الاجمالى.[v]

المحور الثاني: ماهية الموازنة العامة للدولة.

أولا: تعريف وخصائص الموازنة العامة للدولة.

عرفت الموازنة العامة للدولة بالقوانين المالية لدول العالم المختلفة حسب ما يلي:

عرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم وإقتراحات الجباية المعروضة فيها، وعرفت بالقانون الروسي بانها الخطة المالية الرئيسية لتكوين الصندوق المركزي العام للدولة، و إستخدامة من الموارد النقدية للدولة الروسية الاتحادية.

وعرفها **القانون الفرنسي** بأنها وثيقة تنبؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة و لأنواع الخدمات التي تخضع هي الأخرى لنفس القواعد والتنظيمات القانونية.

كما تعرف بأنها مجموعة من الأهداف، والبرامج المعبر عنها بالأرقام والتي ترغب السلطة السياسية بتنفيذها بواسطة وحدات الدولة المختلفة بأقل التكاليف خلال مدة قادمة معبر عنها بحجم كلفة كل هدف ،أو برنامج مع بيان مصادر التمويل التي ستحصل عليها الوحدات للفترة ذاتها[vi].

و يعرفها المشرع الجزائري بأنها الوثيقة التي تقدر السنة المالية من حيث مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الإستثمار ،منها نفقات التجهيز العمومي ونفقات رأس المال وترخص بها.[vii]

و من هذه التعاريف يتضح بأن الموازنة العامة للدولة لها خصائص تتمثل في ما يلي:

1) _**الصفة التشريعية:** قانون الموازنة هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة من قبل الحكومة كل سنة.

2)_**الصفة التقديرية للنفقات والإيرادات** : الميزانية تقدير للنفقات والإيرادات التي تتعلق بفترة زمنية مستقبلية متوقعة قد تتحقق أو لا تتحقق.

3)_تعبير مالي لبرنامج عمل حكومي: إذا قررت الحكومة زيادة الإعتمادات المقررة للدفاع في الميزانية ،فهذا يعكس سياسية حكومية معينة وزيادة الإعتمادات الخاصة بالتكافل الإجتماعي في الميزانية ،يعني إتجاه إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات المحدودة الدخل وهكذا.

4) _برنامج لتحقيق أهداف المجتمع .[viii]

ثانيا: أهمية الموازنة العامة للدولة.

تعتبر الموازنة بمثابة خطة مالية للدولة ترمي إلى إشباع الحاجات العامة في ضوء الفروق الإقتصادية، والإجتماعية ،والسياسية لمجتمع معين على إعتبار أن السلطة لا يمكنها ممارسة نشاطها دون إنفاق ،ولا يمكن أن تتفق دون الحصول على الموارد اللازمة، لهذا بنود الموازنة تعكس أنشطة الدولة وتبين أهدافها .

والمحتوى المعاصر للموازنة العامة يؤكد على كونها خطة مدروسة بضوء إحتياجات ،وإمكانيات الوزارات والأقاليم والمحافظات فهي من جهة تحدد النشاط الإقتصادي الذي ستقوم به الحكومة، وفي جانب أخر تحدد وسائل تمويل هذه الأنشطة ،لهذا تعد الموازنة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة .

و عن أهمية الموازنة في كونها أداة لتحقيق الأهداف خصوصاً، و إعادة توزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية المختلفة من خلال توجيه النفقات العامة وخصوصاً التحويلية منها ،وهي بالوقت نفسه وسيلة لتحقيق الإستخدام ومعالجة البطالة ،وتعبئة الموارد ،ورفع المستوى المعشي للفرد و منه المجتمع.[ix]

ثالثا: هيكل الموازنة العامة.

تقسم الموازنة العامة للدولة إلى جانبين؛ الجانب الأول "الإستخدامات" الذي يشمل كافة أوجه الصرف التي تقوم بها الدولة خلال العام المالي سواء كانت مصروفات إستهلاكية، أو مصروفات رأسمالية بالإضافة إلى ما تصرفه الدولة على حيازة الأصول المالية، وما تسدده من أقساط القروض التي سبق وحصلت عليها.

و الجانب الثاني للموازنة العامة للدولة يسمى بجانب "الموارد" و الذي يشتمل على كافة المصادر ،التي تحصل من خلالها الدولة على الأموال اللازمة لتمويل كل نشاطاتها ومصروفاتها المختلفة، بحيث يشتمل هذا الجانب على كافة الضرائب والرسوم والمنح من الجهات المختلفة والإيرادات الأخرى التي تحققها الدولة نتيجة للنشاط الذي تقوم به،بالإضافة إلى المبالغ التي تحصلها من مبيعات الأصول التي تملكها والإقتراض.[x]

رابعا: عجز الموازنة العامة.

1)_مفهوم عجز الموازنة العامة.

يعرف عجز الموازنة العامة بأنه تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، وهو سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة ،أو النامية وقد يكون هذا العجز نتيجة إرادة عمومية تهدف إلى زيادة الإنفاق العام و/أو تخفيض الإيرادات العامة و قد يكون غير مقصود ناتج عن قصور الدولة في تحصيلها للإيرادات ،أو زيادة النفقات العامة عما كان مقررا.

2)_ العوامل المؤدية إلى عجز الموازنة العامة.

يحدث العجز نتيجة عدة عوامل يمكن تصنيفها إلى مجموعتين كما يلي

أ) -مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام نجد ضمنها عدة سلوكات أهمها:

-الأخذ بنظرية العجز المنظم.

-زيادة حجم الدولة.

ب)-مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العامة :

تتجلى هذه العوامل بشكل بارز في دول العالم الثالث ، والتي تتمثل أهمها في ضعف الجهد الضريبي ،و ارتفاع درجة التهرب الضريبي... ويمكن ربط تزايد معدلات الإنفاق العام في مختلف الدول النامية بالعديد من العوامل أهمها

1)_إتساع نطاق نشاط القطاع العام.

2)_إضطراد نسبة الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية استجابة لضغوط الطلب المحلي، وتزايد معدلات السكان.

3)_السيطرة على العجز في الموازنة العامة.

أ)_ترشيد ،و ضبط الإنفاق العام.

ب)-تنمية الموارد العامة ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1)_بذل كل الجهود لتحصيل حقوق الخزانة العامة للدولة.

2)_ تنفيذ برنامج متكامل للإصلاح الضريبي.

3)_ تطوير الإدارة الضريبية ،والأداء الضريبي.

4)_ التزايد الكبير في نسبة الإنفاق العام الموجه لقطاع الدفاع، وإنتشار ظاهرة نمو العمالة الحكومية.

5) _تزايد مدفوعات خدمة أعباء الديون الخارجية في تلك الدول، في ظل تزايد معدلات الفائدة العالمية[xi].

المحور الثالث: الدور الفعال للصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

أولا: بعض التجارب الدولية في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الإسلامية.

تجربة ماليزيا في إصدار الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تحتل ماليزيا المرتبة الأولى عالميا من حيث إصدار الصكوك الاسلامية، حيث صدر منها ما نسبته **70%**من القيمة الاجمالية العالمية لإصدارات الصكوك خلال الفترة **(2001_2013)** بقيمة تقدر بحوالي **324,5**مليون دولار أمريكي لحوالي **3045**إصدار.

ولقد أصدرت العديد من الصكوك لتمويل مشاريع البنية التحتية للدولة والشركات التابعة لها في سبيل تعزيز هذه الصكوك كأداة تمويلية، ومنها إصدارات با وستهد القابضة في ماليزيا لتمويل إنشاء محطة توليد الطاقة، كما تجد الإشارة بأن ماليزيا أطلقت سوق الصكوك خلال سنة **1996**من خلال شركة الرهن العقاري الوطنية الماليزية، بحيث تسيطر ماليزيا على صناعة الصكوك و بصيغة أخرى يبلغ حجم الصكوك لديها **62** بليون دولار امريكي، أو **4, 198**بليون زنجت ماليزي (بنسبة **70%**من سوق الصكوك العالمي بنهاية عام**2007**).

وخلال الفترة(**1990-2000**)كانت الصكوك في ماليزيا مقصورة على الصكوك القائمة على الدين الناتج من المرابحة ،والبيع بالثمن الآجل إضافة إلى إستخدام عقود الإستصناع لغرض خلق ،وانشاء الدين " التزام بالدفع" في بعض الصكوك ثم المتاجرة وتداول تلك الصكوك.

و لما كانت حاجة السوق لصكوك مدعمة و مسنودة بأصول حقيقية ،تحولت الصكوك من الدين إلى صكوك مدعومة بالأعيان الحقيقية مما نتج عنه تحولا كبيرا في صناعة الصكوك الماليزية من الديون إلى الأعيان، والمنافع حيث أصبحت هياكل الصكوك تقوم على عقود المشاركة والملكية التي لا تفضي إلى ديون " صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة" وبالتالي قبولها بشكل واسع.

كما أستخدمت بماليزيا الصكوك في تمويل كل القطاعات الإقتصادية بما في ذلك العجز في موازنة الدولة ،مما حقق قدرا جيدا من النمو وتم التركيز على مشروعات البنية التحتية كالموانئ، الطرق السريعة، محطات الكهرباء والاتصالات إضافة الى مشروعات العقار ،والمباني مما خفف من أعباء الموازنة العامة فالتوسع والتنوع في الصكوك أدى إلى توزيعها خارج ماليزيا لا سيما في دول الخليج ،كما إمتدت صناعة الصكوك الإسلامية إلى أوروبا حيث طوعت بريطانيا القانون من أجل موافقته لإصدار الصكوك الإسلامية وذلك بعد أن قررت الوسيلة الأنسب لمواجهة عجز الموازنة هي الصكوك الإسلامية، وكذلك فرنسا حاولت اللحاق ببريطانيا أو الحصول على الحصة الأكبر من التمويل الإسلامي في أوروبا.

و حاليا ماليزيا تعمل على تطوير نموذج عالمي للصكوك مع طرحه للتداول في العالم ، وفي الأردن تحاول وزارة المالية الدخول إلى سوق إصدارات الصكوك رغبة في تنويع سلة الحلول لعجز الموازنة.[xii]

تجربة باكستان في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2015-2007.

سنحاول المقارنة بين صكوك الإجارة الإسلامية ،و المصادر الأخرى من حيث تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالإعتماد على معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (1):مصادر تمويل العجز بالباكستان خلال الفترة 2007_2015.

	صافي التمويل الخارجي.	التمويل المحلي		إجمالي تمويل العجز
		التمويل المصرفي	التمويل غير المصرفي(الدين العام+الحساب العام).	
2007-2008	151	520	106	777
2008-2009	149,65	305,62	223,85	680
2010-2009	188,90	304,60	435,5	929
2011-2010	185,791	166,543	574,332	684,908
2012-2011	8	304	412	724
2013-2012	135	484	487	1105
2014-2013	169	975	507	1651
2015-2014	508	228	686	1422

المصدر: يونس شعيب ،***الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة***،أطروحة دكتوراه في الإقتصاد ،قسنطينة: الإقتصاد والإدارة ،كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،2015_2016،ص344.

حسب معطيات هذا الجدول الباكستان إعتمدت صكوك الإجارة الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة (**2008-2009**)، و عن حجم إصدارات هذه الصكوك من طرف الحكومة خلال فترة الدراسة كان يتذبذب تارة يرتفع ، و تارة أخرى ينخفض كما تجدر الإشارة نسبة إستخدام صكوك الإجارة الحكومية في تمويل عجز الموازنة بلغت أقصاها خلال الفترة (**2011-2012**)، بالمقارنة مع المصادر الأخرى بحيث وصلت إلى نسبة **52,97%** بعد أن كانت في أول سنة إصدار **حوالي4,09%**.[xiii]

تجربة السودان في اصدار الصكوك الاسلامية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة .

خلال عام **1994**أجازت السودان بسوق الخرطوم التعامل بالأوراق المالية وبتشريع قانون صكوك التمويل خلال عام **1995**، لتنظيم إصدارات الصكوك المختلفة و المعاملات الإسلامية والتمويل الإسلامي ،و في بداية فترة التسعينات تم إلغاء العمل بنظام سندات الخزينة بإعتبارها آلية غير متطابقة مع توجهات الإقتصاد الإسلامي ،وبالتالي إصدار أوراق مالية حكومية تتفق مع توجهات الشريعة الاسلامية.

وأنشأت وزارة المالية والإقتصاد الوطني إدارة السندات الحكومية التي عرفت فيما بعد بإدارة الصكوك الحكومية، وهي إدارة متخصصة بإصدار الأوراق المالية المختلفة كما تساهم في توفير موارد إضافية لسد العجز في الموازنة العامة.

كما قامت الإدارة بدراسات تفصيلية لإصدار شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) بالتنسيق مع بنك السودان و صندوق النقد الدولي، والبنك الاسلامي للتنمية بجدة و يمكن تعريف هذه الشهادات الحكومية بأنها عبارة عن صكوك ،أو شهادات مالية تصدرها وزارة المالية بصيغة المشاركة من خلال شركة السودان للخدمات المالية في مقابل الأصول المملوكة جزئيا، أو كليا في بعض الهيئات والمؤسسات والشركات المنتقاة التي تم إصدارها لأول مرة خلال ماي **1999** ، كما أصبحت خلال فترة وجيزة ألية فعاله لتمويل الموازنة العامة بحيث تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الموازنة العامة، بدلا من اللجوء للإستدانة من القطاع المصرفي و من أهم خصائص شهادات شهامة نوجزها في ما يلي:

1) _ وسيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للحكومة ،وآلية لإدارة السيولة من قبل المصرف المركزي.

2) _تسجل الشهادات بأسماء من يحملها في سجل خاص.

3) _سهلة التسييل وقابلة للتحويل ويتم تداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

4)_ليس لها عائد ثابت، وإنما يتحدد وفقا للنجاحات التي تحققها تلك المؤسسات المكونة للصندوق.

تتلخص آلية عمل شهادات شهامة في طرح الشهادات للشراء عندما تريد وزارة المالية سحب السيولة من الإقتصاد ، و عندما تريد ضخ السيولة في الإقتصاد توجه الشركة لشراء الشهادات أو خفض كمية الإصدار، وتصدر هذه الشهادات على فترات إستحقاق متفاوتة (عام، تسعة أشهر، ستة أشهر ،ثلاثة أشهر)، وبفئات مختلفة (**100**ألف دينار، **200**ألف دينار و **500**ألف دينار) بحيث إرتفع رصيد شهادات مشاركة الحكومة(شهامة) من **14,864.3**ألف شهادة بقيمة **7,432.1**مليون جنيه بنهاية عام**2009**،إلى**18,904.6**ألف شهادة بقيمة **9,452.3**مليون جنيه بنهاية عام **2010** بمعدل زيادة قدره**27.2%** .

و على الرغم من النجاح الكبير الذي حققته شهادات شهامة، لكن التكلفة العالية لإستدانة الدولة عبر هذه الشهادات وخصخصة معظم الأصول الحكومية، ولدت الحاجة إلى إستحداث أوراق مالية جديدة تتوفر فيها شروط العقود الشرعية ، وتتسم بالمرونة وتنوع الفئات والآجال لتلبية متطلبات كافة المستثمرين وتتناسب مع مواردهم المتاحة،تعرف بصكوك التنمية أو صكوك الإستثمار الحكومية بحيث بدأ العمل بها خلال عام **2003**.

و تمكن حاملها من المساهمة في تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والمقاولة و الاستصناع والسلم، كذلك صكوك الإستثمار الحكومية تمكن من تلبية الإحتياجات المختلفة للدولة من مشتريات المعدات وآليات، بالإضافة إلى التمويل التنموي للمشتريات المختلفة ومشروعات البنى التحتية، كما تعطي حاملها أرباح سنوية شبه معلومة طيلة فترة الإصدار بحيث شهدت الفترة (**2003_ 2009**) طرح أربعة عشر إصدارا لصكوك الإستثمار الحكومية.

تم إصدار أوراق مالية جديدة أخرى أيضا تتمثل في شهادة إدارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول(شامة)،على أساس صيغة الإجارة بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد وكالة شرعية، لأجل توظيفها في شراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية، في شكل إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها، و تتمثل آلية عمل شامة في أن تقوم العلاقات التعاضدية بين المستثمرين، والشركة، والوزارة البائع للأصل والمستأجر له (إجارة تشغيلية).

لكن تجدر الإشارة بأن كل هذه أنواع الصكوك ساهمت في مشاريع التنمية، والبنى التحتية و في إدارة السياسة النقدية ،وفي إستقرار سعر الصرف إضافة إلى تمويل الموازنة العامة للدولة.[xiv]

ثانيا: دعائم البنية الأساسية للصكوك الإسلامية في الجزائر.

فيما يلي بعض الدعائم قد تساهم في بناء القاعدة الأساسية للصكوك الإسلامية بالجزائر تتمثل في ما يلي:

أ)_ إيجاد وإنشاء مصاريف إسلامية جديدة.

ب)_ فتح شبابيك للمنتوجات الإسلامية في البنوك التقليدية.

ت)_ تفعيل وتنشيط السوق المالي الجزائري.

و بعد أن نوفر هذه القاعدة المواتية والمناسبة لإنطلاق التعامل بالصكوك الإسلامية و بعد أن تصبح مقبولة في الإقتصاد الجزائري، ولجعلها أداة مالية سارية المفعول أكثر نلحقها بإجراءات أخرى نذكر منها:

1)_ الإعتراف بعقود التمويل الإسلامي في القانون المدني.

2)_ قانون البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الخاص بها، بدلا من تطبيق قانون البنوك التقليدية عليها.

3) _ حوكمة الهيئات الشرعية.

4)_ حوكمة الهيئة ذات الغرض الخاص(الهيئة التي تقوم بشراء الموجودات وإصدار وتوزيع الصكوك).

بعد توفير البيئة المواتية للتعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر ، ولتفعيل دور هذه الأداة أكثر فأكثر في مجال السياسات الإقتصادية والتنموية نقترح ما يلي:

1)_ قيام البنك المركزي بإصدار صكوك إقراض مركزية تساعد في تحقيق الأغراض التالية:

أ)_ سهولة إنتقال الأموال فيما بين البنوك.

ب)_ سهولة التحكم في معدلات التوسع النقدي.

2)_ قيام المؤسسات العامة بإصدار صكوك تستخدم حصيلتها في توسيع نشاطها، وبالتالي تستخدم كأداة للسياسة التنموية والتمويلية للمساعدة في ترشيد الإنفاق الحكومي .[xv]

الخلاصة.

إن سرد هذه التجارب كافية لدفع الجزائر نحو سعيها الحثيث لإعتماد الصكوك الإسلامية كألية لتمويل العجز الموازني ، و العاجزة عن تمويله بأدوات التمويل التقليدية المعتادة لكن تجدر الإشارة حتى تنجح الدولة في تطبيق هذه الألية لابد من تكييف هذه التجارب الدولية على حسب واقع مناخ الإقتصاد الجزائري، إضافة إلى تهيئة البنية الأساسية الملائمة لهذه الألية الفعالة وبالتالي تحقق الجزائر مرادها .

الهوامش:

[i])_ سناء نزار ، دور ألية التوريق المصرفي و التصكيك الإسلامي في سوق رأس المال_ دراسة حالة سوق رأس المال الماليزي _خلال الفترة (2001_2015) ،رسالة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الإقتصادية ،تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، بسكرة: قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،2015_2016،ص ص 71_72.

[ii])_ سامح كامل الغزالي، معوقات إصدار الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل المشروعات الإقتصادية _دراسة تطبيقية على المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل _، فلسطين: عمادة الدراسات العليا ، قسم المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة ،2015،ص21.

[iii])_علي بو عبد الله ، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا ، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2015،العدد 14، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،ص 23.

iv)_ وحدة إدارة الأوراق المالية الحكومية، وزارة المالية ،الجمهورية العربية السورية ،متاح على WWW.GOOGLE.AE(تم الإطلاع عليه يوم1أفريل2018)، ص 9.

[v])_ سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، الدور التمويلي للمصاريف الإسلامية(التمويل بالصكوك) تجربة ماليزية ،مجلة العلوم الإقتصادية ،أذار 2015،المجلد العاشر ،العدد الثامن والثلاثون، جامعة البصرة،العراق،ص114

vi)_ حسن عبد الكريم سلوم، محمد خالد المهياني، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة و الإقتصاد ،2007 ،العدد64 ، جامعة المستنصرية، العراق، ص ص95_97.

vii)_ المادة 3 من القانون 90/21 المؤرخ في 15أوت 1990، الجريدة الرسمية ، العدد 35 لسنة .1990.

viii)_فاطمة مفتاح ، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير، ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تلمسان :تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الإقتصادية، والتجارية، وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد ،2010_2011،ص ص 19_20.

ix)_ نجم عبد عليوي، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2033إلى2007،مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة،العراق، ص3

[x])_ دليل تصنيف الموازنة العامة للدولة في جمهورية مصر العربية وفقا لإحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 ،وزارة المالية، جمهورية مصر العربية ،القاهرة 2017. ص30.

[xi])_نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت، رسالة ماجستير، ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير مالية العامة ،تلمسان : كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ،2011_2012. ص ص 28_30.

[xii])_ زهيرة غالمي ، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية و البدائل الإسلامية_عرض تجارب الدولية _،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص مالية ومحاسبة ،الشلف: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، 2016_2017 ،ص ص 331_333.

[xiii])_ يونس شعيب ،مرجع سابق،ص ص 346_348.

[xiv])_غالمي زهيرة، مرجع سابق، ص ص 355_359.

[xv])_مطاي عبد القادر،بن الدين أمال،متطلبات ودعائم إصدار الصكوك الإسلامية في الجزائر،مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية ،شهرية علمية إلكترونية، مارس 2018،العدد70، جامعة كاي، ص ص 94_96.